

«الأنباء» تنشر وثيقة «المالية» لمواجهة الأزمات الاقتصادية وخفض المصروفات العامة

5 برامج حكومية لتصحيح مسار الإصلاح المالي

أولها الإصلاح المالي وثانيها إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وثالثها زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الوطني فيما تمثلت المحاور الأخرى بمشاركة المواطنين في تملك المشروعات وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والإصلاح التشريعي والتفقيدي.

وحددت الوثيقة أهدافاً عامة نحو ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات وتخفيض عجز الموازنة واستدامة المالية العامة إلى جانب تمكين الدولة من التركيز على مهامها الأساسية في إصلاح البيئة التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال وتطبيق الإجراءات الداعمة والمحفزة للقطاع الخاص إضافة إلى تفعيل دورها الرقابي على جودة نظم التعليم وضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد الوطني.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أسد الصالح أكد أن تنفيذ الإصلاح المالي للبلاد مستمر حتى لو بلغ برميل النفط 100 دولار، حيث أكد ذلك خلال إعلانه عن وثيقة الإصلاح التي أقرها مجلس الوزراء في مارس 2016 الماضي، وورد فيها عشرات الإجراءات والبرامج لضبط الإنفاق وزيادة الإيراد.

ومن أهم الإجراءات التي وردت فيها زيادة في أسعار الخدمات العامة وفي الانتفاع بإراضي الدولة، وزيادة في كفاءة التحصيل الضريبي بما يرفع الإيرادات 10٪.

وكانت «الأنباء» قد نشرت منذ شهرين المسودة الأولى للتعليمات التي طرأت على وثيقة الإصلاح، من أهمها تعديل الافتراضات الأساسية التي بنيت عليها الوثيقة بعد زيادة أسعار البترول أعلى من 50 دولاراً للبرميل، وركزت التعديلات على دور أكبر لشركات القطاع الخاص وإشراك المواطنين في ملكية الشركات بالاحتياجات العامة بطريقة مختلفة عن الاكتتابات السابقة، وأن يكون الإدراج في البورصة شرطاً لدخول الشركات بالمساهمة في مشروعات خطة التنمية.



ويأتي هذا من خلال تطوير البنية التحتية في القطاع المالي والاقتصادي وإصلاح وتجدد التشريعات وبعد ذلك يتم رفع كفاءة الأداء الحكومي، والثالث يتمثل في إصلاح سوق العمل من خلال زيادة جانبية القطاع الخاص للعمالة.

وأقرت الحكومة في مارس الماضي وثيقة للإصلاح المالي والاقتصادي تحت مسمى الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي – المدى المتوسط) بغية تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني من خلال إعادة الدور الريادي للقطاع الخاص وإعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بما يعزز تنوع قطاعاته ويضمن إيجاد فرص عمل للخريجين ويدعم استخدام الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. وشملت الوثيقة ستة محاور رئيسية

في البلاد، وخلق دور فعال جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. رابعاً: زيادة الإيرادات من 5 أوعية ضريبية: أشارت الوثيقة إلى أن إدارة الاستثمارات سواء المتعلقة بالاحتياطي العام أو الاحتياطي الأجيال القادمة فهو امر سيظل منوط بالهيئة العامة للاستثمار، أما مصادر الدخل الأخرى التي تدرج في الميزانية العامة للدولة وتقع تحت مسؤولية وزارة المالية تتضمن 5 بنود هي: الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على الملكية والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية وإيرادات أخرى تتضمن مبيعات السلع والخدمات وغرامات جزاءات والمصادرات وإيرادات متنوعة.

ورفع كفاءة الأداء الحكومي وتبين أن المساحة المتاحة للمالية العامة للدولة يمكن استخدامها للتخفيف من تكاليف تصحيح أوضاع المالية العامة وذلك من خلال النهج التدريجي لضبط أوضاع المالية العامة والتي تدعم النمو الاقتصادي واستقرار القطاع المالي. ثالثاً: كيفية الحفاظ على الرخاء وحفظ حقوق الأجيال القادمة وتظهر الوثيقة أن هذا الهدف أكد على ضرورة إعادة تحديد الدور الحكومي بما يكفل المحافظة على استمرارية دعمات الرخاء والأزدهار مع حفظ حقوق الأجيال القادمة بغض النظر عن أي تحركات أو تغييرات في أسعار النفط. وتشير إلى ضرورة العمل على تفعيل دور 3 عناصر في الدولة الأولى: زيادة مشاركة القطاع الخاص بشكل حقيقي من خلال رفع قيمة الاستثمارات الأجنبية

والإنفاق الجاري وتعزيز الدور التنموي للإنفاق الرأسمالي، أما الأمر الثاني فيتمثل في تنوع وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال إعادة تسعير الخدمات العامة ووضع نظام ضريبي منطوق وفعال. وتؤكد الوثيقة في هذا البند على ضرورة مراعاة أن يسمح مسار الإصلاحات بتحقيق الانصاف بين الأجيال وهذا المسار المقترح يوازن بين تحقيق وفورات مالية ضرورية والتخفيف من تأثير الإصلاحات على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يتحقق من خلال مزيج من الإصلاحات في الإنفاق العام والإيرادات العامة للدولة.

وتوضح أن دور الإنفاق الرأسمالي يأتي في تخفيف الأثر الإنكماشية لتصحيح أوضاع المالية العامة، شريطة أن يقترن الاستثمار العام بالإصلاحات الإدارية لتحسين القدرة على التنفيذ والكفاءة.

طبيعة مرتبطة بالباب الأول. ولا يجوز لكل من الوزارات والإدارات الحكومية وجميع الجهات الملحق والمستقلة الممولة من الميزانية العامة التعاقد على عقود الخدمات الاستشارية أو أي عقود أخرى مدرجة في الباب الثاني (باستثناء عقود النظافة) والمتضمن وظائف غير الكويتيين إلا بعد الرجوع لديوان الخدمة المدنية للنظر في مدى توافر هذه الوظائف في الكويتيين أولاً لكي يتم شغلها فعلياً. ثانياً: معالجة الاختلالات المالية ومواجهة الصدمات المستقبلية ويعد الإصلاح المالي المتمثل في معالجة الاختلالات الهيكلية للموازنة العامة المدخل الرئيسي للإصلاح الاقتصادي المنشود، ومواجهة الصدمات المستقبلية، وذلك من خلال أمرين الأول زيادة كفاءة إدارة الإنفاق عبر الحد من نمو

محمود فاروق

خفض الإنفاق على

العلاج بالخارج

ووضع سقف

للإنفاق الحكومي

للسنة المالية

الحالية

رفع إيرادات الدولة

من ضرائب الملكية

ورسوم المعاملات

الدولية

مرونة بتسعير

المنتجات البترولية

لتناسب مع التغير

في الأسعار

العالمية

الحفاظ على

التوازن بين رفاهية

المواطنين وحقوق

الأجيال القادمة

العالمية

الحفاظ على

التوازن بين رفاهية

المواطنين وحقوق

الأجيال القادمة

العالمية

الحفاظ على

التوازن بين رفاهية

المواطنين وحقوق

الأجيال القادمة

العالمية

الحفاظ على

التوازن بين رفاهية

المواطنين وحقوق

الأجيال القادمة

العالمية

الحفاظ على

التوازن بين رفاهية

المواطنين وحقوق

الأجيال القادمة

محمود فاروق

كشفت وثيقة حكومية حصلت «الأنباء» على نسخة منها عن خطة وضعتها الدولة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتصحيح لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي للبلاد. وتظهر الوثيقة الصادرة عن وزارة المالية أن الدولة وضعت 5 برامج لتصحيح مسار الإصلاح المالي، تستهدف تنمية الإيرادات غير النفطية وترشيد المصروفات العامة وزيادة الاستثمارات، كما تستهدف البرامج تنفيذ كليات لمواجهة أي أزمات اقتصادية قد تطرأ على البلاد، وجاءت الوثيقة على النحو الآتي: أولاً: أوجه الصرف التي يمكن الاستغناء عنها:

وتبين الوثيقة أن وزارة المالية قامت بوضع ضوابط للإنفاق على المؤتمرات والمهام الرسمية والبرامج التدريبية وتحديد سقف لتعويضات أعضاء مجالس الإدارات والعمل على ترشيد الدعم وإصالحه إلى مستحقيه وتفصيل مبدأ المرونة في تسعير بعض المنتجات البترولية بما يتناسب مع التغير في الأسعار العالمية وإصدار قرارات وتوجيهات تضمن إيقاف التوسع في الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية ودراسة دمج بعض الجهات الحكومية بشكل جديد يتناسب مع طبيعة أعمالها، إضافة إلى خفض حجم المصروفات المخصصة للعلاج بالخارج وتجنب المناقشات وزيادة معدلات الصرف في أوجه غير ضرورية خاصة خلال الربع الأخير من السنة المالية. وضع سقف إجمالي للإنفاق الحكومي اعتباراً من السنة المالية 2017/2018.

يتعين على الجهات الحكومية الحصول على موافقة مجلس الخدمة المدنية قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بأي نوع من أنواع التوظيف أو الاستعانة بخبرات أو خدمات يتطلبها العمل من خارج الجهة سواء كان دائماً أو مؤقتاً أو جزئياً أو بعقد ولا يجوز تحميل أبواب الميزانية الأخرى بخلاف الباب الأول بأي عقود أو التزامات ذات

خدمات إعلانية

عروض مميزة لرحلات الصيف «طيران الجزيرة»: رحلات صيفية مليئة بالمتعة بانتظاركم

دعت شركة طيران الجزيرة، جميع العملاء لحجز تذارتهم مبكراً والاستفادة من الأسعار المميزة التي توفرها حتى 13 مايو 2017، على مجموعة وجهاتها المتنوعة التي تقدمها من الكويت، إلى الإسكندرية وعمان

وبيروت وجدة ودبي واسطنبول. وأشارت الشركة إلى أنه يمكن للعملاء الآن الاستفادة من الفرصة لزيارة وجهاتهم المفضلة بأسعار مغرية، مع زيادة عدد الرحلات التي تقوم بها إلى هذه الوجهات. وتشجع طيران الجزيرة، «العملاء» على حجز تذارتهم مبكراً لجعل الصيف المقبل ممتعاً من خلال زيارة الوجهات العديدة والتي تتميز بنشاطات الصيف المختلفة، وقد قامت الشركة بزيادة عدد رحلاتها لتلائم توقعات المسافرين، حيث أن زيادة عدد الرحلات التي وجهت طيران الجزيرة المختلفة ستساعد على توفير أسعار مميزة لجميع

العملاء وتعزيز ولائهم. وأضافت الشركة أن عدد الرحلات الأسبوعية سيزداد إلى 7 رحلات إلى الإسكندرية، و14 رحلة إلى عمان، و9 رحلات إلى جدة و7 رحلات إلى بيروت و25 رحلة إلى دبي، و6 رحلات إلى اسطنبول.

وأوضح نائب الرئيس للمبيعات في الشركة رفيع بغداد، أنه لتوفير تجربة سفر أسهل، حرص «طيران الجزيرة» على تلبية الطلب المتنامي على رحلاتها من قبل العملاء، عن طريق توفير خيارات عديدة أمامهم وتقديم أسعار استثنائية لهم، مبيناً أن العرض الجديد يعكس التزام الشركة بتعزيز راحة المسافرين ومنحهم المزيد من الخيارات. وتسير «طيران الجزيرة» اليوم رحلاتها إلى 15 وجهة في منطقة الشرق الأوسط وتملك أسطولاً حديثاً من طائرات «إيرباص A320»، مع درجتين للسفر على متنها، هما الدرجة السياحية وتمنح المسافرين 40 كيلوغراماً من الأمتعة المجانية، وتشكيلة متنوعة من الوجبات التي يتم تغييرها شهرياً، ودرجة الأعمال التي تساهم بتعزيز تجارب المسافرين مع منجمهم 60 كيلوغراماً من الأمتعة المجانية، إضافة إلى وجبات خاصة بهم.



تقرير الشال

الكويت عاجزة عن تبني سياسات إصلاح مالي

في الطريق، هذا إلى جانب تخلفها في مؤشر مدركات الفساد وبيئة ممارسة الأعمال والتنافسية والشغافية. أما البحرين وحدها، ورغم العجز الكبير في حسابها الجاري 3,6، من الناتج المحلي الإجمالي، فقد عدلت معدلات نموها إلى الأعلى من 1,8٪ في تقرير سابق إلى 2,3٪ في التقرير الحالي. وأبقى التقرير معدلات النمو ثابتة في تقريره السابق والحالي لكل من السعودية وقطر، للسعودية ضعيف وبمعدل 0,4٪ للعام الجاري، وقطر حافظت على أعلى معدلات النمو ضمن دول مجلس التعاون ويحدود 3,4٪ في التقريرين.

دول مجلس التعاون الخليجي عن عام 2017، فالكويت وحدها، وأسوة بكل المؤشرات الأخرى التي تخلفت بها، طالها أعلى نصيب من التخفيض من بين دول الخليج، فبينما كانت توقعات التقرير السابق تشير إلى نمو بنحو 2,6٪، تحولت توقعات التقرير الحالي إلى نمو سالب بنحو 0,2٪.

ووفقاً لتقديرات «الشال»، فإن تحول الكويت إلى النمو السالب ناتج عن عجزها عن تبني أي سياسات إصلاح مالي واقتصادي. وحتى تلك الخطوات الخجولة والمتواضعة التي اتخذتها في طريق الإصلاح، إما تم التخلي عنها أو

تطرق «الشال» إلى تقرير صندوق النقد الدولي حول النمو الاقتصادي، في أرقامه بعض التفاؤل، حيث يتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو في عام 2017 بنحو 3,5٪ ارتفاعاً من معدل نمو بنحو 3,1٪ في عام 2016، ويستمر زخم النمو متصاعداً بنحو 3,6٪ في عام 2018، والارتفاع المتوقع في معدلات النمو سيضمحل الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة والدول متدنية الدخل، ومحرك ذلك النمو هو التحسن في قطاعي الصناعة والتجارة.

تلك النظرة المتفائلة للنمو الاقتصادي لا تشمل

اقتصاد الكويت يقارب وضع فنزويلا السيئ

استدامة مثل هذا الوضع للمالية العامة مستحيل، وثمانى سوف يدفعه مستقبل الغالبية الساحقة من الناس العاديين. وتنحصر أهداف القوانين في إلغاء زيادة أسعار أو نوايا زيادة السلع أو الخدمات العامة مثل البنزين أو وحدة الكهراء، وأخيراً، امتد الأمر إلى فائدة قروض المتقاعدين والضغط لخفض سني التقاعد. وأكد التقرير أن الموقف الحكومي ضعيف وهو أمر لا جدال حوله، لذلك من المفروض خوض عملية إصلاح على جبهتين، إصلاح جوهري لجانب النفقات بحسب عسير لهدر الحكومة، وتعزيز تدريجي لجانب الإيرادات، والأهم هو بعض الترشيد في جانب الاستهلاك.

والخلاف في بلوغها كامن في التوقيت، وهل هو عقد أو عقدان أو ثلاثة من الزمن. وحتى لا تتكرر خطية بدايات الألفية الحالية، لابد من أخذ استراحة، يكلف خلالها طرف محاييد بعمل إسقاطات على الأرقام، بعدها لا بأس من اتخاذ أي قرار وفي أي اتجاه، إن كانت القناعة في ضمان استدامة المالية العامة للبلد ومعها استقراره مهما كانت سياساته المالية.

وأوضح التقرير أن نجاح تمرير الاقتراحات بقوانين المقدمة من أعضاء مجلس الأمة يملك زخماً كبيراً لأنها مقدمة من كل ألوان الطيف السياسي في مجلس الأمة، رغم هوة الخلاف الشاسعة بينهم، بينما خطورتها كامة بأن

قال تقرير الشال الاقتصادي إن هناك حالة عامة من إنكار أن سوق النفط فقد نحو 60٪ من مستوى أسعاره، وأن ذلك الانخفاض في أسعار النفط حقيقة طويلة الأمد هذه المرة. والحجج الداعمة لمثل هذا التوجه هي، أولاً، أن العجز المالي ليس حقيقياً وإنما دفترى، وثانياً، تشكيل بدستورية إجراءات تعديل الأسعار، وثالثاً، تلك الجدل الذي لا ينتهي حول هدر الحكومة في نفقاتها، والأخير في تقديرنا هو أقوى الحجج.

ورأى التقرير أن تقاعس الحكومة عن وقف هدر النفقات، ومقترحات القوانين الشعبية التي يتبناها مجلس الأمة، يدفعان باتجاه أوضاع فنزويلا السيئة،

هجرة 51 شركة من البورصة منذ 2014

ويبقى ثاني أعلى عدد للشركات المدرجة في الإقليم بعد السوق السعودي الذي يشمل 176 شركة. ويبدو أن شركة البورصة قد بدأت بداية جيدة، وربما جاء داعماً لها ارتفاع سيولتها منذ بداية العام الحالي حتى الآن، وانسحاب الشركات الصغيرة والخطرة، يفترض أنه يقلل من مخاطر التعامل في البورصة ويزيد مستوى الثقة في تعاملاتها، ولا يعتقد بضرورة مقاومته رغم أنه يعني خسارة بعض الإيرادات على المدى القصير. والجهد الإيجابي يفترض أن ينحصر بإبدال الشركات المنسحبة بإنتاج شركات كبيرة ومليفة بالأدراج في البورصة، ومن التجربة الأخيرة، كان واضحاً أن نقل 8 شركات جديدة الإدراج كان مساوياً لنقل 51 شركة مدرجة منسحبة أو في الطريق إلى الانسحاب.

لا تنطبق عليها كل العناصر السلبية المذكورة، فقد تكون كبيرة نسبياً، أو رابحة، أو حتى الأثني، ولكنها لسبب ما، يبدو أن شركة البورصة في هابط من دون مير، بما ينتقي معه الغرض من ادراجها، لذلك كان قرار انسحابها. وفي المقابل، أدرجت في السوق 8 شركات فقط، ولكن قيمتها السوقية كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي كانت 1,2 مليار دينار، وهي قيمة مساوية تقريباً لقيمة كل الشركات المنسحبة أو تلك الراغبة في الانسحاب، وسببها أسهمها أعلى من سيولة تلك الشركات أيضاً. ورغم كثرة الانسحابات التي تمت، ظل عدد الشركات المدرجة الآن 178 شركة، ينخفض إلى 169 شركة خلال العام الحالي ما لم تدرج شركات جديدة بعد انسحاب الشركات الراغبة في الانسحاب،

رصد تقرير الشال الشركات المدرجة المنسحبة من البورصة منذ تاريخ 2011/04/21 وهو التاريخ الذي بلغ فيه عدد الشركات المدرجة أقصاه، عند 217 شركة، حيث بلغ عدد الشركات المدرجة التي انسحبت 42 شركة، وتلك التي حدد موعداً لانسحابها 9 شركات، ليبلغ مجموعها 51 شركة، بينما أدرجت في السوق منذ ذلك التاريخ أيضاً 8 شركات. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي انسحبت عند انسحابها إضافة إلى تلك الشركات المنسحبة انسحابها كما في قيمتها في 2017/03/31، نحو 1,3 مليار دينار، أي 4,6٪ من القيمة السوقية لكل السوق كما في نهاية الربع الأول من 2017، بينما نسبتها إلى العدد بتاريخ الذروة تبلغ 23,6٪، أي أن معظمها شركات صغيرة، ومعظمها غير سائلة، وخسارة، ضمنها نحو 6 شركات